اجتماعية القاعدة القانونية و أثرها على جودة التشريع

Social legal base and its impact on the quality of législations

غربي فريد*
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
مخبر الدراسات القانونية البيئية
Gharbi.farid@univ-guelma.dz

أحمد فنيدس
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
مخبر الدراسات القانونية البيئية
fnides.Ahmed@univ-guelma.dz

تاريخ الإيداع:2022/05/15	تاريخ المراجعة:2022/09/08	تاريخ القبول:2022/09/12

ملخص:

يتطلب تحسين النظام القانوني في الدولة وجود صياغة قانونية جيدة، ترتكز على الشكل والمضمون، بهدف معالجة ظواهر سلوكية، انطلاقا من فهم إرادة المشرع وغايته من اقتراح مشروع القانون، أين يقع على عاتق المختصين التعمق في دراسة الظواهر السلوكية الناشئة عن علاقات أفراد المجتمع التي تحتاج إلى تنظيم حفاظا على الحقوق والالتزامات الناشئة بين أفراده، معتمدين في ذلك على معطيات طبيعية وتاريخية كمعطيات رئيسية تبني بها الأفكار التي تشكل المادة الأولية، مع استخدام معطيات عقلية ومثالية مكملة لسابقاتها، وفق قواعد وضوابط ضرورية.

يباشر الصائغ ترجمة الأفكار، بعبارات وجمل واضحة ودقيقة وقابلة للتطبيق، سهلة الفهم من عامة الناس، حائزة على رضى المخاطبين بها، وتترتب أثار نسبية عن اجتماعية القواعد القانونية، تقاس حسب درجة وضوح واستقرار التشريع الناتج عنها.

الكلمات المفتاحية: القاعدة القانونية؛ قاعدة اجتماعية؛ الصياغة القانونية؛ قاعدة سلوكية.

Abstract:

Improving the legal system in the country requires a good legal formulation, based on form and content, with the aim of addressing behavioral phenomena, based on an understanding of the will of the legislator and its purpose in proposing the draft law. An organization in order to preserve the rights and obligations arising among its members, relying on natural and historical data as main data by which to build the ideas that constitute the raw material, with the use of rational and ideal data complementing its predecessors, according to necessary rules and controls.

The goldsmith proceeds with translating ideas, in clear, accurate and applicable phrases and sentences, easy to understand by the general public, obtaining the approval of the addressees, and the relative effects of social legal rules, measured according to the degree of clarity and stability of the resulting legislation.

Keywords : legal rule; social rule; legal formulation; behavioral rule.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

الإنسان كائن اجتماعي، فهو لا يمكن أن يعيش إلا في جماعة، فالعيش في مجتمع يحتم وضع قواعد تنظم حريات الأفراد ورغباتهم المطلقة، تعمل على التوفيق بين مصالحهم المتضاربة عبر وضع قواعد تحكم سلوكهم، هذه القواعد تشكل القانون، فلا وجود لقاعدة قانونية دون مجتمع.

والقانون لا يوجد إلا في مجتمع سياسي منظم يخضع فيه أفراده لسيادة سلطة عامة تملك حق الزامهم وجبرهم، ولا يقتصر القانون على الدولة بوصفها الشكل الأساسي للمجتمع المعاصر، بل يوجد في كل مجتمع على اختلاف أشكاله توجد فيه سلطة مسيطرة تلزم أفراده بالرضوخ للقانون.

إن القانون والجماعة كلمتان متلازمتان فحيث يوجد القانون يوجد المجتمع، وحيث يوجد المجتمع يوجد القانون، ولا استمرار لحياة مجتمع دون تنظيم قانوني يحكمه، وإلا سادت فيه شريعة الغاب يأكل فيها القوي الضعيف ومآلها الحتمي هو الزوال.

حيث تظهر أهمية الصياغة القانونية من خلال فهم إرادة المشرع وترجمتها بعبارات قانونية، كونها الأداة الرئيسية التي يستطيع الصائغ من خلالها إيصال الغرض من التشريع المقترح، وعلاج ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو مهنية بأليات قانونية ملزمة، وأكثر ما تهدف إليه على الإطلاق هو تحسين النظام القانوني في الدولة.

وانطلاقا من أن التنظيم القانوني للمجتمع ضرورة لا بد منها، فهو لا يتأتى إلا من خلال صياغة قانونية جيدة للقواعد القانونية، باعتبارها فن يضطلع به المختصين من أهل العلم، في إطار منطقي منظم يضبط من قبل الصائغ، يراعى فيه جملة من المعايير والمتطلبات الضرورية لحسن ضبط هذه الصياغة وفق إرادة المشرع وغايته منها.

وبالتالي، يمكن أن ينتج عن اجتماعية القواعد القانونية، آثار هامة تتعلق بجودة التشريع في الدولة، مما سيأثر حتما على تحسين النظام القانوي السائد فيها، ضيقا وأتساعا.

وعليه، فالإشكالية المطروحة هي: ما **مدى تأثير اجتماعية القاعدة القانونية على جودة التشريع؟**

للإجابة على هذه الإشكالية يتطلب الأمر اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مقومات الصياغة القانونية ثم استنباط الآثار المترتبة على اجتماعية القاعدة القانونية، وفق التقسيم الآتي:

أولا: مقومات للصياغة القانونية.

ثانيا: آثار اجتماعية القاعدة القانونية على جودة التشريع.

1- مقومات الصياغة القانونية:

تحتاج الصياغة القانونية إلى مهارات فنية من أهل الاختصاص ممن يحسنون التعامل معها بما يملكونه من خبرات ومؤهلات علمية تساعدهم على القيام بهذه المهمة بكفاءة عالية، ولا تتأتى فقط بالعناية بالمعنى الظاهر بالتركيز على الشكل أو البناء اللفظي للجمل وللعبارات، إنما تتجاوزه إلى أعماق الفكرة أو الرؤية المراد التعبير عنها من قبل المشرع لمعرفة مضمونها وجوهرها وحدودها ليتسنى بعد ذلك الكشف عنها في ألفاظ معبرة دقيقة وواضحة.

وعليه، وجب التطرق أولا إلى الصياغة القانونية: أهميتها وأهدافها وعناصرها الأساسية، وثانيا إلى قواعد وضوابط الصياغة القانونية الجيدة.

1.1- أهمية وأهداف الصياغة القانونية الجيدة وعناصرها الأساسية:

تكمن أهمية العمل القانوني في درجة جودته، وللصياغة القانونية القدر الكبير من الأهمية كونها الأساس الذي تبنى عليه الأنظمة القانونية، فيحكم عليها إما بالجودة أو بعدم الفاعلية حسب درجة جودة التشريع في الدولة.

وبالتالي، وجب التطرق أولا إلى أهمية وأهداف الصياغة القانونية الجيدة، وثانيا إلى عناصر الصياغة القانونية.

1.1.1- أهمية وأهداف الصياغة القانونية الجيدة:

تكتسي الصياغة القانونية الجيدة أهمية كبيرة سواء بالنسبة لجماعة المخاطبين بها، أو بالنسبة إلى الدولة بغية تحسين نظامها القانوني من جهة، والوصول إلى رضى الجماعة من جهة أخرى. و على هذا الأساس، سنتطرق أولا إلى أهمية الصياغة القانونية، وثانيا إلى تسهيل العمل التشريعي كهدف للصياغة القانونية الجيدة.

1.1.1.1- أهمية الصياغة القانونية:

تبرز أهمية الصياغة القانونية، من خلال فهم إرادة المشرع والقدرة على ترجمتها بعبارات وجمل قانونية واضحة وبسيطة تكون سهلة الفهم عند عامة الناس وقابلة للتطبيق، بالإضافة إلى تحسن النظام القانوني في لدولة.

أ- فهم إرادة المشرع وترجمتها بعبارات قانونية:

تعد الصياغة القانونية الأداة الرئيسية التي من خلالها يستطيع الصائغ إيصال الغرض المقصود من التشريع المقترح والغاية منه بفهم إرادة المشرع وترجمتها بعبارات وجمل قانونية، ومعرفة الحقوق والالتزامات، من خلال علاج ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو مهنية بأليات قانونية ملزمة، تظهر إلى الوجود بعد تحديد مخرجات التشريع، للتوصل إلى تبيان نطاق الحقوق والالتزامات، وتضييق مجال الخلاف حول مقتضيات النص التشريعي.[1]

ب- تحسين النظام القانوني في الدولة:

إن أكثر ما تهدف إليه الصياغة القانونية، هو تحسين النظام القانوني، بتنقيته من الشوائب التي قد تعلق به، وتخليصه من عدم الاستقرار الذي قد يعاني منه نتيجة كثرة التعديلات التي تجرى على التشريعات، للتصدي دون حدوث تضارب في المصالح بين فئات المجتمع المخاطبين بأحكامه، لأنها عملية تحويل القيم إلى قواعد قانونية صالحة للتطبيق.[2]

2.1.1.1- تسهيل العمل التشريعي كهدف للصياغة القانونية الجيدة:

تعد عملية تسهيل العمل التشريعي، غاية التشريع كفن يعنى بإنشاء قواعد قانونية تنبع وتعبر في الأساس على ما يدور في المجتمع وما يتطلع إليه، وعليه، سنتطرق أولا إلى ضرورة استخدام مناهج وأساليب في الصياغة، وثانيا إلى خلق أفكار قانونية جديدة، وثالثا إلى الاستعانة بالقوانين المقارنة.

أ- استخدام مناهج وأساليب في الصياغة:

تبرز أهمية استخدام مناهج وأساليب فن الصياغة القانونية من خلال احتواء كافة الوقائع في مجال القواعد القانونية،[3] فوقائع الحياة المتنوعة تستعصى على الإدراك والاستيعاب، في حين أن أساليب الصياغة التشريعية محدودة

---

[1] - ليث كمال نصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، مجلة كلية القانون الكويتية، السنة الخامسة، مايو 2017، ص 391.

[2] – المرجع نفسه، ص 392.

[3] - عيسى المرازيق، الصياغة التشريعية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص 21.

الإمكانيات، فإنه يصعب على أي فن بشري مهما بلغ من كمال أن يصوغ مبادئ وقواعد تصلح لكافة الأماكن ولكافة الأزمان والسلوكيات،[1] حيث ينبغي أن تصب القواعد وتصهر وفقا للأشياء والوقائع على نحو تتسع لما بينها من تنوع وتفاوت، أي ينبغي على المشرع أن يجمع في الصياغة القانونية بين كمال التحديد وإتقان التكييف.[2]

ب- خلق الأفكار القانونية:

إن الحياة الاجتماعية تولد مصالح وحاجات معينة، ويأتي فن الصياغة التشريعية لإشباعها، من خلال استخدام وسائل مصطنعة وأفكار قانونية، وهكذا يتضمن كل تشريع عناصر مادية توفرها الحياة، وعناصر مصطنعة من خلال الصياغة القانونية،[3] بسن قواعد مضمونها القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل أو تسليم شيء.[4]

ج- الاستعانة بالدراسات المقارنة:

تزيد الدراسات المقارنة من حدة نظر المشرع للإلمام بالحلول الشرعية في القوانين الأجنبية، ويوسع أفقه القانونية وأفق تفكيره وخياله وتزداد بذلك ملكته الانتقادية التحليلية، بمقدار ارتفاع أفق دراسته القانونية،[5] إذ يترتب على تباين معطيات الحياة الاجتماعية بين الدول، نسبية التشريع وتفاوت مضمونه، الذي وجب مراعاته من قبل الصائغ وأخذه بعين الاعتبار في الدراسة المقارنة، فهو يجعلنا أكثر مقدرة على إدراك التشريع الوضعي الوطني وما يكتنفه من مواطن القوة والضعف، بما ينميه فينا من ملكة الملاحظة والموازنة بين النظائر والأضداد.[6]

2.1.1- عناصر الصياغة القانونية.

تتكون القاعدة القانونية من عنصرين أساسيين مكملين لبعضهما البعض، الأول يسمى الجوهر أو المضمون، والثاني هو عنصر الشكل الذي يتجلى في الصياغة القانونية المعبرة عن جوهر أو مادة تلك القاعدة القانونية.

1.2.1.1- عملية وصف الحالة (الجوهر):

تتميز الظاهرة الاجتماعية بالغموض في بعض الأحيان، الأمر الذي يستدعي من الدارسين لها الإحاطة بجميع جوانبها بغية التوصل إلى وصف دقيق يعبر عنها ويرسم حدودها بهدف التوصل لاحقا لإيجاد سبلا لمعالجتها بقواعد قانونية برؤية صحيحة واستشرافية، ببيان المقصود بجوهر القاعدة، ثم التعرف على محل جوهر القاعدة القانونية.

أ- المقصود بجوهر القاعدة القانونية:

أهم عناصر الصياغة القانونية عملية وصف الحالة أو جوهر القاعدة القانونية، والتي يقصد بها الظروف التي ينطبق عليها حكم الفعل القانوني، بمعنى هو المادة التي يستخلصها العقل من طبيعة الروابط الاجتماعية المتطورة، فيكون العلم بذلك هو المادة الجوهر.[7]

ب- محل جوهر القاعدة القانونية:

---

(1)- ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 390.

(2)- عيسى المرازيق، الصياغة التشريعية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص 21.

(3)- المرجع نفسه، ص 22.

(4)- ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 390.

(5)- عصمت عبد المجيد بكر، مشكلات التشريع- دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013، ص 142.

(6)- عصمت عبد المجيد بكر، مرجع سابق، ص 142.

(7)- ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 389، 400.

يتعلق جوهر القاعدة القانونية بالمادة الأولية التي يتكون منها التشريع، والعوامل التي تدخل في مضمونه أي القوى الخلاقة له، ولا يسري الفعل القانوني على جميع الحالات بل على حالة أو حالات معينة محددة بذاتها، أو قابلة للتحديد، وما يعد وصفا للحالة في تشريع ما قد لا يكون كذلك في تشريع آخر، وتحديد الحالة بدقة ووضوح يقدم خلفية واضحة وجوهرية للأوضاع والظروف التي يسري فيها حكم القانون،[1] فهو التنظيم الشامل للمجتمع، ولا يعتد إلا بما هو اجتماعي، بل يضع نصب عينيه الصالح الذي يمكن أن يجنيه المجموع بأسره من إعمال أحكامه.

2.2.1.1- عملية الصياغة القانونية(الشكل):

بقدر ما نحتاج إلى الجوهر لإدراك الغاية من القاعدة القانونية، بقدر ما نحتاج إلى الشكل لتحقيق التطبيق العملي لهذه الأخيرة، من خلال ضبط وتحديد المضمون بكل وضوح، فإذا كان الجوهر هو الغاية من القاعدة، فإن الشكل يعد الوسيلة لإدراك هذه الغاية، والذي لا يتحقق إلا عن طريق الصياغة القانونية.

وبالتالي، سنتطرق أولا إلى المقصود بعملية الصياغة القانونية، وثانيا إلى مضمونها.

أ- المقصود بعملية الصياغة القانونية (الشكل):

يطلق فقهاء القانون على عملية الصياغة القانونية مصطلح" الفن التشريعي" باعتبارها مهنة تقوم إجرائيا بتحويل القيم والمبادئ والمثل العليا في المجتمع وصياغتها في قالب فني لتحويلها إلى قواعد قانونية صالحة التطبيق،[2] وسهلة الفهم ميسورة التطبيق تكون متفقة مع مقتضيات العصر الاجتماعي.[3]

ب- مضمون عملية الصياغة القانونية (الشكل):

حتى يستفاد من المضمون الحقيقي لأي قاعدة قانونية، ينبغي أن يتم التعبير عنه بصياغة دقيقة وواضحة في الكشف عنه بلا إفراط أو تفريط، وبهذا الشكل تصبح الأداة أو الوسائل أو الأدوات الفنية التي تتحول عن طريقها المواد الأولية لصناعة أو انشاء القانون إلى قواعد قانونية وضعية،[4] فهي إذن الشكل والصورة، ولا تنحصر في الأسلوب الكتابي الكتابي للمادة بل تتعداها لتشمل هيكل القانون وبنائه، لأن الحياة الاجتماعية تخلق مصالح وحاجات مستمرة لا يمكن إدراكها، فتأتي الصياغة القانونية لتشبع كل هذه الحاجات والمصالح والتطورات السريعة التي تحصل باستخدام وسائل مصطنعة وأفكار قانونية،[5] الأمر الذي يتطلب خبرة قانونية ومهارات عملية، لوضع النص القانوني في قالبه الصحيح.

2.1- قواعد وضوابط الصياغة القانونية الجيدة:

يستند الصائغ على قواعد علمية ضرورية تساعده للتعرف على الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة والخروج بنتائج صحيحة إلى حد ما واضحة ودقيقة في وصف الحالة، مستعينا في سبيل تحقيق ذلك بضوابط محددة تساعده على

---

(1) - ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 400.

(2)- ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 388.

(3)- عيسى المرازيق، مرجع سابق، ص 16.

(4)- خالد جمال أحمد حسن، ماهية الصياغة التشريعية ومقومات جودتها، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الخامسة، الجزء الأول، العدد2، مايو 2017، ص 120.

(5)- ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 388، 389.

الإلمام بها ورسم صورة ثلاثية الأبعاد لها، لوضعها في قالبها الصحيح، وبالتالي، من الضروري أولا معرفة قواعد الصياغة القانونية، وثانيا التعرف على ضوابط الصياغة القانونية الجية.

1.2.1- قواعد الصياغة القانونية:

تتمثل قواعد الصياغة التشريعية الجيدة في قاعدتين أساسيتين، الأولى تتمثل في قاعدة الحاجة التشريعية، أما الثانية فتتعلق بالجانب الفني للصياغة القانونية، والمتمثلة في قاعدة حرفية الصائغ.

1.1.2.1- قاعدة الحاجة التشريعية:

تأخذ دوافع إعداد أي تشريع من واقع علمي، من خلال دعوة المتخصصين من أهل العلم للإدلاء بآرائهم في مشروع القانون، ما قد يجنب التشريع الثغرات القانونية التي قد تؤدي إلى استحالة تطبيقه على أرض الواقع،[(1)] أو شيوع الفساد عند تطبيقه، فإن قرر المشرع حاجة المجتمع من أجل التدخل التشريعي فإنه يحتاج في سبيل تحقيق ذلك، إلى النظر في مدى دستورية مشروع القانون المقترح، والنظر لتشابه مشروع القانون مع القوانين الأخرى السارية، مع التأكد من الوضوح في كل نص وعدم تكراره، بالإضافة إلى دراسة الأثار التي يمكن أن تترتب علميا حول هذا القانون.[(2)]

2.1.2.1- قاعدة حرفية الصائغ:

يعد الصائغ الحلقة النهائية قبل صدور القانون، إذ يعتبر المعبر عن جوهر الظاهرة الاجتماعية مرتكزا على الدراسات المقدمة له من اهل العلم، عاملا على صبها في قالبها بترجمتها في جمل وعبارات قانونية دقيقة تعبر عن الغاية التي يهدف إليها إرادة المشرع من اقتراح مشروع القانون.

وعليه، سنتطرق أولا إلى المقصود بحرفية الصائغ، وثانيا إلى التطرق إلى متطلبات حرفية الصائغ.

أ- المقصود بحرفية الصائغ وواجباته:

يعتبر الصائغ مسؤول مسؤولية أخلاقية ليس عن شكل مشروع القانون فحسب بل عن موضوعه وجوهره، ويقع عليه واجب ترسيخ مبادئ القانون في القواعد القانونية، وأن يكون مدركا بأن العمل التشريعي يحتاج إلى كفاءة وحرفية من الناحيتين الشكلية والموضوعية، متميزا في ذلك بالحيادية والموضوعية،[(3)] بمعنى قدرته على تحويل الأفكار والأهداف إلى نصوص قانونية، من خلال إظهار قدرته على ترجمة ما يعرض عليه من أفكار إلى قواعد قانونية محددة.

ب- متطلبات حرفية الصائغ:

يقع على الصائغ إجادة قواعد اللغة، والتدقيق في اختيار الألفاظ على ضوء إدراكه لأهداف واضع التشريع من خلال فهم إرادة المشرع، ليتمكن من ترجمة وتحويل هذه الأفكار إلى نصوص قانونية، سهلة للفهم وقابلة التطبيق،[(4)] أي أننا إزاء عملية من مستويين متداخلين باستمرار، الأولى بتحديد السياسة التشريعية والأهداف المرسومة للتشريع المقترح، والثاني بوضعها في أطر مقننة.

(1)- شيوشن عبلة، خلفة نادية، الصياغة التشريعية الجيدة كأداة لتدعيم الحكم الراشد في الجزائر، مجلت الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1- الحاج لخضر، الجزائر، المجلد09، العدد01، جانفي 2022، ص 493.

(2)- عيسى خليل خير الله، روح القوانين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011، ص 22.

(3)- ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 427.

(4)- شيوشن عبلة، خلفة نادية، مرجع سابق، ص 493.

وباعتبار أن الصياغة القانونية هي فن، فإنه لا بد أن يكون الصائغ الذي يمارسها على قدر عال من العلم والمعرفة في علم القانون وأصوله، عارفا بتاريخه وتطوره، مدركا لظروف الزمان والمكان والبيئة التي نشأت فيها القواعد القانونية السابقة، ليتوصل في الأخير إلى الافتراضات القانونية التي من خلالها ستصاغ قواعد قانونية الجديدة.[1]

2.2.1- ضوابط الصياغة القانونية:

إن ضوابط الصياغة القانونية تتمثل في تطبيق القانون بسن تشريع متطور، واضح ودقيق، منسجما غير متعارض مع الأحكام القانونية الأخرى، إذ يقع على الصائغ عند معالجة موضوع ما، أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل والمعايير المنطقية لتلافي ظاهرتي الاسراف والتضارب التشريعي، وباعتبار أن القاعدة القانونية هي محصلة تفاعل عوامل ومعطيات رئيسية وأخرى تكملها، تتمثل في معطيات طبيعية ومعطيات تاريخية كضابطين رئيسيين، ومعطيات عقلية وأخرى مثالية كضابطين مكملين، الأمر الذي يتطلب منا محاولة توضيح معنى كل منها، على الشكل المبين أدناه.

1.2.2.1- المعطيات الرئيسية للصياغة القانونية:

إن لكل ظاهر مهما كان شكلها ظروف تحيط بها وهذا من طبيعة الحياة الإنسانية على مر العصور، حيث لجأ الإنسان على مر العصور، إلى تنظيم علاقاته الاجتماعية عن طريق عادات وتقاليد متوارثة وأعراف متفق عليها، أتت بثمارها في ذاك العصر، الأمر الذي يستدعي منا دراستها للاستفادة منها قدر المستطاع.

أ- المعطيات الطبيعية:

تتمثل المعطيات الطبيعية في الظروف التي يوجد فيها الإنسان سواء كانت مادية أو معنوية أو اقتصادية واجتماعية، وإن كانت غير كافية لوحدها لإنشاء القاعدة القانونية،[2] إلا أنها تعد بمثابة المادة الأولية التي يجب أن يقف عليها الصائغ عند البدء في التفكير في إنشاء قاعدة قانونية جديدة، أو محاولة رسم حدود ونطاق المسائل القانونية التي يعتزم تنظيمها، بمعنى أنها تساهم في خلق البيئة والمناخ الضروريين لوجودها.

ب- المعطيات التاريخية:

تتجلى في التراث الذي خلفته الأجيال السابقة للبشرية في مجال تنظيم علاقاتها الاجتماعية من عرف وعادات وتقاليد لا تتصف بالجمود، حيث يجوز التدخل في تشكيلها بما يواكب الظروف المتطورة العصرية للمجتمع، لأن القانون موصول بالهدف الاجتماعي في المستقبل، والفكر القانوني في الحاضر مرتبط باستشراف المستقبل من خلال صورة الماضي، بحيث يكون بالإمكان كفالة نظام قانوني يتصف بالمرنة[3]، فلا بد أن تتأتى له القدرة الحقيقية على رؤية المستقبل واستباقه بالحلول القانونية المناسبة.

2.2.2.1- المعطيات المكملة:

يعد التشريع تعبير فني عما تقضي به حاجة المجتمع وما يسيطر عليه من موجهات عقلية أو مثالية ضرورية، بالتفكير في كيفية فهم الظاهرة الاجتماعية ووضعها في قالبها الصحيح قدر الإمكان، فهو تعبير عن حاجة المجتمع ومشيئته، والتي هي هدف المشرع من اقتراح مشروع القانون بإرادته، هاته الأخير هي غاية عملية الصياغة القانونية.

---

[1]- ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 389.

[2]- عيسى خليل خير الله، مرجع سابق، ص 23.

[3]- عصمت عبد المجيد بكر، مرجع سابق، ص 141.

أ- المعطيات العقلية:

يقصد بالحقائق العقلية، ما يستخلصه العقل وحده من طبيعة الإنسان ومن حياته في المجتمع دون النظر إلى غاية مثالية، أي هو ما يتوصل إليه العقل من تقدير للمعطيات الطبيعية والتاريخية لمعرفة ملاءمة أو عدم ملاءمة الغاية التي يهدف إليها التنظيم القانوني في الدولة.[1] فالقانون ينبع من الواقع الاجتماعي ويصير بنيانه كالهرم الراسخ، وقاعدته المصالح الإنسانية وقمته المبادئ القانونية، وكل تطور يصيب القانون وراءه حكما من أحكام العقل، فالتشريع إذن يصاغ في ظل ما يقضي به العقل ويحكم به القانون،[2] ويظل القانون عملا عقليا قوامه العدل يوفر الأمن والنظام في الجماعة، لكن هذا غير كافي، إذ لا بد من وجود اعتبار لمعطيات أخرى تتمثل في المعطيات المثالية.

ب- المعطيات المثالية:

توجد اعتبارات أخرى، تمثل ميولا معينة يجب إتباعها لتحقيق التنظيم المثالي للروابط الاجتماعية، وليدة الأفكار والمعتقدات السائدة في مجتمع معين وفي زمن معين، تعبر عن آمال الجماعة وأمانيها وطموحاتها ورغباتها المستمرة نحو النهوض بالقوانين وتطويرهم، بحيث تكون قادرة على التأثير في سابقاتها، إذ يقع على المشرع استحضارها وتفعيلها معا، للتوصل إلى تحديد أهداف التشريع المرجو وصياغته بالطريقة الملائمة، تجسيدا لمنطق العقلانية والنظرة الشمولية في الصياغة القانونية.[3] بهدف تحقيق التنظيم المثالي للروابط القانونية لأفراد المجتمع.

2- آثار اجتماعية القاعدة القانونية على جودة التشريع:

تتجلى في تحقيق الأمن القانوني والقضائي، أين يتمثل الأمن القانوني في الوضوح في الصياغة والانسجام والملائمة بين الأحكام الجديدة والقائمة أصلا في الهيكل التشريعي، وتحقيق الاستقرار التشريعي، بينما يتجسد تحقق الأمن القضائي في احترام الحقوق والحريات، والحرص على تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، بانتهاج معيار موضوعي يتسم بالتجريد عند صياغتها، مع الحرص على عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة، كما يترتب عليها تحقيق رضا الأفراد المخاطبين بها، ما يجعلهم مستعدين لفهمها وتطبيقها بكل اطمئنان، كما يعد وضوحها واستقرارها محفزا هاما لتحسين مناخ الاستثمار، فيكون لها الأثر الإيجابي على النهوض بالتنمية الاقتصادية.

وعليه، سنتطرق أولا إلى تحقيق الأمن القانوني والقضائي، وثانيا إلى تحقيق الرضى الاجتماعي وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي.

1.2- تحقيق الأمن القانوني و القضائي:

وضوح التشريع يتطلب أن يكون سهل الفهم، قابل للتطبيق، في حين للاستقرار التشريعي، يكون نتاج وضوحه، وعدم تعارضه مع الأحكام القانونية، وبالتالي، سنتطرق إلى تحقيق الأمن القانوني، ثم إلى تحقيق الأمن القضائي.

1.1.2- تحقيق الأمن القانوني:

(1)- أنور سلطان، المبادئ القانونية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 91، 92.

(2)- علي أحمد حسن اللهيبي، قواعد صياغة النص التشريعي، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الأول، 2019، ص 62.

(3)- عيسى خليل خير الله، مرجع سابق، ص 23، 24.

ميزة للتشريع الجيد تكمن في دقة ووضوح قواعده القانونية، إذ يعتبر المرآة العاكسة لانشغالات الأفراد، عنما يتطلعون إليه لتنظيم علاقاتهم الاجتماعية، يقدم حلول قانونية تحافظ على حقوقهم وحرياتهم، وينتج عن اجتماعية القاعدة القانونية تحقيق الأمن القانوني، وهذا يتطلب التطرق إلى كيفية تحقيق الوضوح، والاستقرار التشريعي.

1.1.1.2- تحقيق الوضوح التشريعي:

يعد الوضوح التشريعي من الآثار المهمة لاعتبار القاعدة القانونية وليدة المجتمع، الأمر الذي يتطلب منا توضيح المقصود بالوضوح التشريعي أولا، ثم بيان أهمية بالنسبة للصياغة القانونية الجيدة كنتيجة لاجتماعيتها.

أ- المقصود بالوضوح التشريعي:

تكمن ميزة القاعدة القانونية الجيدة في درجة وضوحها دقتها، بحيث لا تتيح تفسيرها بشكل يحول دون تحقيق الهدف الذي املى صدورها، بإتباع أسلوب لا يحتمل التأويل، ويقتضي وضوحها أن تكون مقروءة ومفهومة من قبل المخاطب بها، من خلال الاهتمام بترتيبها تنسيقها وشكلها وأسلوب تحريرها،[1] ويقصد بالدقة في الصياغة استخدام الالفاظ حسب معناها وفي موضوعها، ويقصد بالوضوح أن تعبر الجمل والعبارات عن المقصود منها بسهولة.[2]

ب- مظاهر تحقيق الوضوح التشريعي:

يشكل اعتلال النظام التشريعي عائقا أمام الأمن القانوني،[3] وتكمن مظاهر الصياغة الجيدة في الشكل الذي تعبر به السلطة التشريعية عن إرادتها، من خلال جمل وعبارات واضحة وغير غامضة،[4] وتوضيح فكرة التشريع والتعبير عنها بأبسط الطرق، ليتمكن الأشخاص من متابعة مدى احترام سيادة وحكم القانون، ومراقبة أداء الدولة،[5] حيث سيؤدي إلى التقليل من الاختلاف بين القائمين على تطبيقه.

2.1.1.2- **تحقيق الاستقرار التشريعي:**

يعمل المشرع على تطوير القاعدة القانونية وتجديدها بما يخدم المجتمع، ويعمل الفقهاء بدراساتهم المستفيضة للظواهر الاجتماعية السلوكية على بلورة الأفكار والتصورات ووضعها في قالبها الصحيح، مما يترتب عنه وضوحها، واستقرارها، وعليه، سنتطرق أولا إلى المقصود بالاستقرار التشريعي، وثانيا توضيح مظاهر هذا الاستقرار.

أ- المقصود بالاستقرار التشريعي:

يعني استقرار القاعدة القانونية والحقوق الشخصية المكتسبة، والتي وضعت أساسا لمنح صاحبها وضعية آمنة.[6] وكلما كانت واضحة وغير صعبة كلما عاشت مدة أطول، لأن هدفها تحقيق الاستقرار في المجتمع، والذي لا يتحقق إلا

---

(1)- مولاي بلقاسم، الصياغة القانونية ودورها في تحقيق فكرة الأمن القانوني، مجلة القانون والعلوم السياسية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي صالحي أحمد، النعامة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص 15.

(2)- بوزيد بن محمود، احترام أصول الصياغة التشريعية في ضوء اجتهادات المجلس الدستوري الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2020، ص 51.

(3)- عبد الله لعويجي، الأمن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة1- الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2021،ص 111.

(4)- بركات أحمد، دور الصياغة القانونية الجيدة في حماية الحقوق والحريات العامة، مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أحمد دراية- أدرار- الجزائر، الملد 17، العدد01، 2018، ص 35.

(5)- شيوشن عبلة، خلفة نادية، مرجع سابق، ص 503.

(6)- مولاي بلقاسم، مرجع سابق، ص 17.

بمعرفة الأفراد لمراكزهم القانونية دون قلق أو خوف من سوء تطبيق أو تغيير مفاجئ لها،[1] والتي تبقى في حاجة إلى التجديد بهدف تلبية تطلعات وأمال الأفراد المستقبلية.

ب- مظاهر الاستقرار التشريعي:

حرص النظام القانوني على استقرار القواعد القانونية، واحترام قاعدة تدرجها وعدم رجعيتها، اقتصارها على حكم الوقائع التي تقع ابتداء من يوم إصدارها،[2] واحترام السلطة الحقوق المكتسبة للأشخاص، التي لا يجوز التعدي عليها متى اكتسبت بالطرق المشروعة، وتعلقت بممارسة الحريات العامة أو الحقوق الأساسية التي يتضمنها القانون.[3]

2.1.2- تحقيق الأمن القضائي:

تبنى دولة القانون على تطوير النظام القانوني، من خلال صياغة قواعد قانونية جديدة، تكون معبرة عن تطلعات المجتمع، محققة للغرض من القانون، بهدف تحقيق رضا الأشخاص الذي يتجلى من مدى تطبيقهم لأحكامه، وهنا وجب التطرق إلى احترام الحقوق والحريات العامة، وإلى تحقيق العدالة و المساواة.

1.2.1.2- كفالة احترام الحقوق والحريات العامة:

كفلت الدساتير والمواثيق الدولية الحقوق والحريات الأساسية، وحرصت على حمايتها من كل اعتداء قد يطالها، من خلال الحرص على صياغة معبرة، وعليه نستعرض أولا أساس احترام الحقوق والحريات العامة، وثانيا سبل احترامها.

أ- أساس احترام الحقوق والحريات العامة:

تنبع الحقوق والحريات من الطبيعة الإنسانية، من الدساتير والمواثيق الدولية، التي تشكل قيدا على المشرع عند إعداده للتشريع ي وصياغته وإصداره، حيث أنها مكفولة بمبدأ سيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات،[4] حيث أن القضاء هو من يحمي المجتمع وحريات وحقوق المواطنين.[5]

ب- سبل كفالة احترام الحقوق والحريات العامة:

تلزم الدولة بإصدار قوانين تكفل حماية الحقوق والحريات، من الآثار السلبية التي قد تنتج عن التشريع،[6] لكنها لا لا تتوقف على تقريرها دستوريا، بل بصياغة جيدة لها، ومعرفة عناصر الحق والحرية وكيفية ممارستها، فهي توفر حماية سابقة للحقوق والحريات، ضف إلى ذلك، احترام مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة هامة لها، لأن الحرية تنتفي إذا ما تم جمع السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية في يد شخص واحد، وسلطة قضائية مستقلة عنهما.[7]

---

(1)- بهلول خالد، حميدة نادية، الأمن القضائي وسيادة القانون " الجزائر نموذجا"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، 2021، ص 628.

(2)- شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، دور العدالة التشريعية في تحقيق الأمن القانوني- دراسة مقارنة-، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الثاني، سبتمبر 2019، ص 341.

(3)- مولاي بلقاسم، مرجع سابق، ص 18.

(4)- بهلول خالد، حميدة نادية، مرجع سابق، ص 631، 632.

(5)- المادة 164 من التعديل الدستوري 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20- 442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بالتعديل الدستوري 01 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

(6)- عبد المجيد لخذاري، فطيمة بن جدو، الأمن القانوني والأمن القضائي- علاقة تكامل-، مجلة الشهاب، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، جوان 2018، ص 401، 402.

(7)- عبد المجيد لخذاري، فطيمة بن جدو، مرجع سابق، ص 402.

2.2.1.2- تحقيق العدالة و المساواة:

يترتب على حسن صياغة النصوص التشريعية وفق الاعتبارات الاجتماعية، تحقيق المساواة، وإلى تحقيق العدالة.

أ- تحقيق المساواة:

يهدف القانون إلى تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع على أساس الوضع الغالب في الحياة الاجتماعية،[1] ويقصد بالمساواة أمام القانون، خضوع كافة المراكز القانونية المتماثلة لمعاملة قانونية واحدة،[2] وهو في جوهره وسيلة هامة لتقرير حماية قانونية متكافئة بين الأشخاص.

ب- تحقيق العدالة:

بدون وجود هدف اجتماعي يصبح القانون بلا صلة مع الواقع، فإذا كان التشريع يعبر عن القيم ومبادئ المجتمع فهو يؤدي إلى تحقيق العدالة،[3] وحكم القانون شرط لقيام العدل، إذ يعد الركيزة الأساسية لدولة القانون، حيث يترتب يترتب عن مخالفة حكم القانون مقاومة شديدة من طرف المجتمع، وعدم الرضا ، فالقاضي لا يخضع إلا للقانون في عدله.[4]

2.2- تحقيق الرضا الاجتماعي وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي:

يترتب عن تحقيق الوضوح والاستقرار التشريعي في اطار الحكم الراشد، التقليل من الظواهر الاجتماعية السلبية، وتحقيق الرضا الاجتماعي في ظل وجود قواعد قانونية جيدة في صياغتها، والتي تعبر عن طموحات المجتمع، وعليه، وجب التطرق إلى تحقيق الرضا الاجتماعي، ثم إلى تحسين مناخ الاستثمار.

1.2.2- تحقيق الرضا الاجتماعي:

يتحقق الرضا الاجتماعي من خلال فهم الأشخاص للأحكام القانون، ما يحفزهم على تطبيقه، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى الأثار المباشرة الناتجة عن تحقيق الرضا الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى إلى الأثار الغير المباشرة له.

1.1.2.2- الأثار المباشرة الناتجة عن تحقيق الرضا الاجتماعي:

يترتب عن تحقيق الرضى الاجتماعي أثار مباشرة، تتمثل في محاسبة صناع القرار في الدولة، وتعزيز الثقة والاطمئنان في الدولة وقوانينها.

أ- محاسبة صناع القرار في الدولة:

بتوفير الشفافية والوضوح التشريعي الذي يضبط العلاقات بين أفراد المجتمع، سيتيح للأشخاص القدرة على محاسبة صناع القرار في الدولة، سواء بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة عن طريق ممثليهم،[5] من خلال الطعن بعدم بعدم دستورية القوانين، أو رفض التصويت لصالحها في الاستفتاء الشعبي.

---

[1]- الفتلاوي سلام عبد الزهراء عبد الله، آمنة فارس حامد، المعايير العامة للصياغة التشريعية(دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 04، 2017، ص 105.

[2]- بهلول خالد، حميدة نادية، مرجع سابق، ص 632، 633.

[3]- شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، مرجع سابق، ص 338.

[4]- بهلول خالد، حميدة نادية، مرجع سابق، ص 633، 634.

[5]- شيوشن عبلة، خلفة نادية، مرجع سابق، ص 503.

ب- تعزيز الثقة والاطمئنان في الدولة و قو انينها:

يستطيع الأفراد ترتيب أوضاعهم وفقا للقواعد القانونية القائمة وقت مباشرتهم لأعمالهم دون أن تتعرض لمفاجئات لم، ما يعزز الثقة والاطمئنان في الدولة وقوانينها، إذ يعد ضمانة لاستقرار المراكز القانونية وعدم المساس بها.[1]

2.1.2.2- الأثار غير المباشرة لتحقيق الرضا الاجتماعي:

ينتج عن تحقيق الرضى الاجتماعي أثار غير مباشرة، تتجلى في تحقيق الجودة والفعالية وملائمة النص القانوني النابع أساسا من البيئة الاجتماعية، واطمئنان الأشخاص على حقوقهم المكتسبة.

أ- تحقيق جودة وفعالية وملائمة النص:

يتجلى تماسك النص القانوني، في الحرص على جودة وفاعلية وملائمة النص، وتعتمد الجودة على استعمال النص في الاتصال مع بذل أقل جهد من المتلقي أو المخاطب به، بينما تعتمد فعاليته على تركه انطباعا قويا لدى الأشخاص، وتعتمد ملائمته على التوافق بين مقام النص، و وسائل المحافظة على معاييره النصية.[2]

ب- اطمئنان الأفراد على حقوقهم المكتسبة:

يتحقق اطمئنان الأشخاص على حقوقهم الشرعية التي اكتسبت بطرق مشروعة، في عدم مباغتة الدولة لهم بما تعلنه من قوانين تخالف توقعاتهم، ما يعزز الثقة المشروعة بينهم وبين السلطة التي تصدره،[3] وتحقيق الاطمئنان على الحق المكتسب يجعل الأشخاص يثقون في القوانين الدولة.

2.2.2- تحسين مناخ الاستثمار:

يتطلب الاستثمار، متطلبات تساهم في تحقيق وتحسين مناخ الاستثمار، وعليه، وجب التطرق إلى متطلبات تحسين الاستثمار، وثانيا إلى سبل تحقيق الثبات التشريعي في مجال الاستثمار.

1.2.2.2- متطلبات تحسين مناخ الاستثمار:

يلزم لخلق بيئة قانونية مستقطبة للاستثمار إرادة سياسية تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، من خلال توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمار، تتجلى في زرع الثقة والاطمئنان لدى المستثمر، وكيفية ضمان التطبيق السليم للقانون.

أ- زرع الثقة والاطمئنان لدى المستثمر:

يعتبر تحسين الاستثمار، كمرادف لانخفاض معدل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع الاستثماري، مما قد يؤثر على الجانب الربحي للمستثمر، من خلال بيئة قانونية مستقطبة للاستثمار، تتسم بالاستقرار والوضوح، وعدم الشفافية، كما يتعين على التشريعات المتعلقة بالاستثمار أن تخلو من شبهة الإضرار بأموال المستثمر وأصوله.[4]

---

[1]- شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، مرجع سابق، ص 339.

[2]- علي أحمد حسن اللهيبي، مرجع سابق، ص 61،62.

[3]- مولاي بلقاسم، مرجع سابق، ص 18.

[4]- جمال بن مامي، دور الاستقرار التشريعي في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد 02، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 352.

ب- ضمان التطبيق السليم للقانون:

لا يتطلب الاستقرار فقط وضوحا في النظم القانونية، بل يعني فوق ذلك تطبيقا سليما للقوانين، والتي تتجلى في فاعلية القانون المتعلق بالاستثمار، وعلى مدى توافر نظام قضائي مستقل يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة والحيادية.[1]

2.2.2.2- تحقيق الثبات التشريعي في مجال الاستثمار:

تخضع القوانين المتعلقة بالاستثمار إلى التعديل المستمر، ما قد يضر بالمستثمرين، ما يتطلب العمل على تحقيق الثبات التشريعي، كضمان لجذب المستثمرين واطمئنان المستثمرين على أموالهم.

أ- تعريف الثبات التشريعي:

يعرف الثبات التشريعي في مجال عقود الاستثمار الأجنبي بأنه" تعهد الدولة المضيفة بعدم تغيير الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة على عقد الاستثمار الأجنبي، وبقائها ثابتة منذ اللحظة التي أبرم فيها العقد إلى غاية انتهائه، وهذا حماية للمستثمر من جهة وتشجيع الاستثمار وجذبه من جهة أخرى".[2]

ب- توفير ضمانات كافية للمستثمرين:

يشكل شرط الثبات التشريعي حصانة للمستثمر في مواجهة ما تتمتع به الدولة من سلطات، وفي نفس الوقت يشكل للدولة المضيفة تقييدا لحريتها في ممارسة صلاحياتها، بمقتضاه تتعهد بعدم إجراء أي تعديل على العقد بإرادتها المنفردة، ما يتطلب التزام سياسي حقيقي وفعال من قبل الدولة قصد التضييق من المعوقات الاستثمارية والتوسيع من الضمانات والتحفيزات المقدمة للمستثمرين من أجل تحقيق التنمية المنشودة وتحسين مناخ الاستثمار، من خلال منحه حقوق وامتيازات جبائية وقت توقيع العقد الاستثماري مع الدولة المضيفة.[3]

الخاتمة:

ترتكز الصياغة القانونية على مقومات تبرز أهميتها وأهدافها وعناصر الأساسية، وفق أساليب وضوابط وقواعد محددة، لا تأتي ثمارها إلا بوصف الحالة المتمثلة في جوهر الظاهرة الاجتماعية المتمخضة في الأساس من العلاقات الناشئة بين أفراد المجتمع، والتي تشكل المادة الأولية، التي يترتب عنها معرفة منبعها ومسبباتها وايجاد حلول لها، لكن ذلك غير كافي لوحده بل يجب أن تصب الأفكار الناتجة عن دراسات الفقهاء للحالة الاجتماعية في قالبها الصحيح، ويترتب عل اجتماعيتها آثار نسبية، تتجلى في تحقيق الأمن القانوني، والقضائي، وبالتالي، القاعدة القانونية في جوهرها وليدة

[1]- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014، 2015، ص 73.

[2]- عماني خديجة، علاق عبد القادر، بن شنوف فيروز، مبدأ الثبات التشريعي وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، المجلة الجزائرية للحقوق العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 511.

[3]- والي نادية، مرجع سابق، ص 509، 510.

المجتمع، غير أن ذلك غير كافي إذ هناك ما يكمله من خلال صب الافكار الناتجة عن اجتماعيتها في قالبها الملائم بجمل وألفاظ معبرة تصف الحالة الواقعية بكل موضوعية.

وفي ختام هذه الدراسة نقدم جملة من النتائج و التوصيات.

النتائج:

- لاحظنا أنه في كثير من الأحيان تلجأ الدولة في مراحل معينة إلى عملية استيراد النصوص القانونية الأجنبية لضرورة الاستعجال التي ميزة المرحلة التي استدعت ذلك.

- كثرة التعديلات والمراجعات المتتالية للقوانين، ما أسفر عن وجود نوع من التعارض بن القوانين المرتبطة في بعض من جوانبها.

التوصيات:

- ضرورة الابتعاد عن استيراد القوانين من الخارج لأن الظاهر المراد معالجتها من الممكن أنها لا تنطبق ظروفها الاجتماعية بنفس الشكل على التي عندنا، بل يجب التفكير في استحداث هيئة تكلف على الدوام بمسألة التشريع.

- ضرورة معالجة مسألة التعارض بين القوانين المتناثر التي ترتبط بشكل ما في معالجة ظاهرة أو موضوع، من خلال السهر على توحيد هذه القوانين بجمعها في قانون واحد.

قائمة المراجع:

أولا-الكتب:

1- أنور سلطان، المبادئ القانونية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005.

2- عيسى المرازيق، الصياغة التشريعية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015.

3- عصمت عبد المجيد بكر، مشكلات التشريع- دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013.

4- عيسى خليل خير الله، روح القوانين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011.

ثانيا- الرسائل الجامعية:

1- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014، 2015.

ثالثا-المقالات العلمية:

1- الفتلاوي سلام عبد الزهراء عبد الله، آمنة فارس حامد، المعايير العامة للصياغة التشريعية(دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 04، 2017.

2- بهلول خالد، حميدة نادية، الأمن القضائي وسيادة القانون " الجزائر نموذجا"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، 2021.

3- بوزيد بن محمود، احترام أصول الصياغة التشريعية في ضوء اجتهادات المجلس الدستوري الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2020.

4- بركات أحمد، دور الصياغة القانونية الجيدة في حماية الحقوق والحريات العامة، مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أحمد دراية- أدرار- الجزائر، الملد 17، العدد01، 2018.

5- جعفر خديجة، الأمن القانوني بين المتطلبات والحماية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2022.

6- جمال بن مامي، دور الاستقرار التشريعي في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد 02، العدد 04، ديسمبر 2018.

7- خالد جمال أحمد حسن، ماهية الصياغة التشريعية ومقومات جودتها، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الخامسة، الجزء الأول، العدد2، مايو 2017.

8- شيوشن عبلة، خلفة نادية، الصياغة التشريعية الجيدة كأداة لتدعيم الحكم الراشد في الجزائر، مجلت الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1- الحاج لخضر، الجزائر، المجلد09، العدد01، جانفي 2022.

9- شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، دور العدالة التشريعية في تحقيق الأمن القانوني- دراسة مقارنة-، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الثاني، سبتمبر 2019.

10- عبد الله لعويجي، الأمن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة1- الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2021.

11- عماني خديجة، علاق عبد القادر، بن شنوف فيروز، مبدأ الثبات التشريعي وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، المجلة الجزائرية للحقوق العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021.

12- علي أحمد حسن اللهيبي، قواعد صياغة النص التشريعي، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الأول، 2019.

13- عبد المجيد لخذاري، فطيمة بن جدو، الأمن القانوني والأمن القضائي- علاقة تكامل-، مجلة الشهاب، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، جوان 2018.

14- ليث كمال نصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، مجلة كلية القانون الكويتية، السنة الخامسة، مايو 2017.

15- مولاي بلقاسم، الصياغة القانونية ودورها في تحقيق فكرة الأمن القانوني، مجلة القانون والعلوم السياسية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي صالحي أحمد، النعامة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022.

رابعا- النصوص القانونية:

1- التعديل الدستوري 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20- 442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بالتعديل الدستوري 01 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.